الفصل الثاني

التنمية والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

التعليم العالي وخطط التنمية

الجامعة: المفهوم والمهام

التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

زيادة الطلب على التعليم العالي

الحلول المقترحة

الكفاية الداخلية

الكفاية الخارجية

مناقشة

وقفة للتأمل

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

التنمية والتعليم العالي في المملكة العربية السعودية
خطط التنمية المختلفة

لعل أول خطة تنمية شهدتها المملكة العربية السعودية، هي تلك التي صدرت في عهد المغفور له الملك عبد العزيز سنة ١٣٦٧هـ، وكانت لمدة أربع سنوات[١] وقد اعتمد لها مبلغاً قدره (٢٧٠) مليون ريال، إلا أن الخطة لم تحقق النجاحات المأمولة، نظراً لقلة توافر الخبرات الفنية في المملكة . على أن عام ١٣٦٨هـ يعتبر نقطة تحول في تاريخ التخطيط التنموي، إذ شهد بداية المشروعات الجديدة التي أرست دعائم تنظيم عملية التنمية الاقتصادية، وتوجيهها، حيث أنشئت في العام نفسه لجنة التنمية التي استعانت بدورها ببعض الخبرات الأجنبية، للمضي نحو التنمية الشاملة التي يجب أن تنتهجها الدولة، إلا أن أعمال هذه اللجنة لم تحقق الأهداف المرجوة، ولذلك نرى الدولة تستعين بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك في عام ١٣٧٠هـ . وقد أسفر هذا الاتجاه عن إعداد تقرير من البنك أطلق عليه (مدخل التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية)[٢] . ويعتبر هذا التقرير المرجع الأساسي للتنمية في المملكة. وقد أوصت اللجنة بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط في عام

---

(١) عابديه إسماعيل خياط : دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، دار البيان العربي ، جدة ١٤٣٠ ، ص ٧٠ .

(٢) احمد الصباب : التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ، جدة ، دار عكاظ للطباعة والنشر ، التاريخ: بدون ، ص ٦٤ .

١٣٨٠هـ[٣] ، ولعدد من الأسباب لم يتمكن ذلك المجلس من القيام بمهامه المرسومة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

١ - عدم وجود الإحصاءات والمعلومات الدقيقة.

٢ - تدني إنتاج العاملين، ونقص الكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية.

٣ - غياب المعلومات الجيولوجية عن التربة، والمياه، ومكامن المعادن.

٤ - ترامي أطراف المملكة، وعدم وجود شبكات المواصلات المطلوبة.

٥ - حالة السكان غير المستقرة وكثيرة الترحال.

وفي عام ١٩٦٤م، تقدمت مؤسسة فورد والأمم المتحدة بتقرير، بهدف إعادة النظر في تنظيم لجنة التخطيط، التي أنشئت وقتئذ في المملكة[٤]. وبناءً على مجموعة من الاقتراحات التي تقدمت بها مؤسسة فورد، حول التخطيط في المملكة، تم تكوين الهيئة المركزية للتخطيط، وذلك عام ١٩٦٥م، حيث قامت هذه الهيئة بإعداد خطة التنمية الاولى ١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ، وبلغت الموارد المالية المرصودة لها ٣ر٤١ بليون ريال، وكان من أهدافها ما يلي[٥]:

الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية، وزيادة الرفاهية ورفع مستوى المعيشة لدى الأفراد، والأخذ بهم إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحقيق مايلي :

١ - العمل على زيادة الإنتاج المحلي.

٢ - العمل على تمكين الموارد البشرية من المشاركة في الإنتاج، وذلك من خلال تطويرها،

---

(٣) أحمد عسه : معجزة فوق الرمال ، المطابع الأهلية بيروت ، ١٣٩١هـ ، ص ٥٤٢ .

(٤) عابديه إسماعيل خياط : مصدر سابق ، ص ٧١ .

(٥) ناصر إبراهيم الرشيد وأسبر ابراهيم شاهين ، الملك فهد وسيرة الإنجازات الحضارية في المملكة العربية السعودية، المعهد الدولي للتكنولوجيا ١٩٨٧ ص ٢٣٧ .

وتزويدها بالمعارف والمهارات المختلفة.

٣ - العمل على تنويع مصادر الدخل وضرورة أخذ المبادرات الصناعية والإنتاجية، التي تؤدي إلى عدم الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد كالبترول. هذا وقد أنيط بالهيئة المركزية للتخطيط إعداد خطة التنمية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠هـ. وقد رصدت لها موارد مالية قدرها ٤٩٨,٠٠٠ مليون ريال، أي مايعادل تسعة أضعاف ماخصص لخطة التنمية الأولى . ومن أهم ما ركزت عليه هذه الخطة الآتي:

١ - التمسك بالقيم الدينية والعقائدية والأخلاقية للمجتمع، وعدم المساس بها.

٢ - العمل على استقرار الأمن الداخلي، وتعزيز الدفاع العسكري في المملكة.

٣- تحقيق أكبر عائد مادي من الموارد الاقتصادية، والحصول على أكبر قدر ممكن من العائدات البترولية.

٤ - العمل على تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على الزيت كمصدر واحد لدخل الخزينة.

٦ - العمل على تنمية القوى البشرية، عن طريق الاستثمار في التعليم والتدريب، ورفع المستوى الصحي.

٧ - رفع مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، ودعم الاستقرار الاجتماعي، في مواجهة المتغيرات السريعة من جراء خطط التنمية المختلفة .

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المركزية للتخطيط، تحولت إلى وزارة التخطيط عام ١٣٩٥هـ . وقد باشرت هذه الوزارة أعمالها بإعداد خطة التنمية الثالثة ١٤٠١-١٤٠٥هـ، التي قدرت تكاليفها بـ (١٣٠) بليون دولار، ومن أهم أهدافها مايلي:

١ - إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

٢ - المشاركة في التنمية والرفاهية الاجتماعية .

٣ - زيادة الفعالية الاقتصادية والإدارية .

وتصدر وزارة التخطيط خطة التنمية الرابعة التي ركزت أهدافها على :

١ - المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله ونشرها .

٢ - الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد .

٣ - بناء المواطن العامل المنتج، بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة، وإيجاد مصادر الرزق له، وتحديد مكافآته وفقاً لعمله .

٤ - تنمية القوى البشرية، والتأكيد المستمر على زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.

٥ - دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تشهده المملكة.

٦ - الاستمرار في إحداث تغييرات أساسية في البنية الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل.

٧ - تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.

٨ - التركيز على التنمية النوعية، بتسجيل وتطوير أداء ما تم إنجازه من مرافق وتجهيزات، خلال خطط التنمية السابقة.

٩ - تخفيض الاعتماد على إنتاج البترول الخام، وتصديره باعتباره مصدراً رئيساً للدخل الوطني.

١٠ - إكمال التجهيزات اللازمة، لتحقيق التنمية الشاملة.

obeikandi.com

١١ - تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٦]، علماً بأن ما رصد من ميزانيات خلال خطة التنمية الرابعة هو (٢٦٠) بليون ريال[٧]. أما خطة التنمية الخامسة التي قامت بإعدادها وزارة التخطيط للفترة من ١٤١٠-١٤١٥هـ، فقد بلغت الموارد المالية التي رصدت لإنجاز أهدافها (١٠٩٠) بليون ريال[٨] بزيادة مقدارها ٤٤٪ على النفقات المستهدفة، وبلغت حصة تكلفة المشروعات ٢٦٪ من مجموع هذه النفقات، وقد تضمنت الخطة الخامسة الأهداف التالية:

١ - المحافظة على القيم الإسلامية، وتطبيق شريعة الله، وترسيخها، ونشرها .

٢ - الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد .

٣ - بناء المواطن العامل المنتج وتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة، وإيجاد مصدر الرزق له، وتحديد مكافآته على أساس عمله .

٤ - تنمية القوى العاملة البشرية، والتأكيد على زيادة عرضها، ورفع كفاءتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .

٥ - دفع الحركة الثقافية والإعلامية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور، الذي تعيشه المملكة.

٦ - تخفيف الاعتماد على إنتاج النفط الخام، وتصديره كمصدر رئيسي للدخل الوطني .

٧ - الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد، بالتحول المستمر نحو

---

(٦) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠ المملكة العربية السعودية ١٤٠٤، ص٧٥.

(٧) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٨) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة، المملكة العربية السعودية، الرياض ١٤١٦، ص٦١.

تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز على الصناعة والزراعة.

٨ - تنمية الثروات المعدنية، وتشجيع استكشافها واستثمارها.

٩ - التركيز على التنمية النوعية بتحسين أداء ما تم إنجازه من مرافق وتجهيزات وتطويره .

١٠ - إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

١١ - الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة.

١٣ - تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٩].

أما الخطة الخمسية السادسة ١٤١٥ - ١٤٢٠هـ، فبالإضافة إلى الأهداف العامة للتنمية، التي تضمنتها الخطط الخمسية السابقة، إلا أنها قد أخذت على عاتقها أهمية بالغة في تنمية القوى البشرية، والحرص على زيادة عرضها، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني، وإحلال العمالة السعودية الملائمة محل العمالة الوافدة . وتجدر الإشارة هنا إلى التعرف على مفهومين أساسيين، عندما يكون الحديث عن التخطيط للقوى العاملة والموارد البشرية في أي مجتمع:

المفهوم الأول: مفهوم الموارد البشرية، حيث يمثل العنصر البشري أحد العناصر الإنتاجية العامة في معظم الدول، وخاصة في تلك التي تعاني من نقص في مواردها البشرية، لذلك ازداد اهتمام هذه الدول بهذا العنصر النادر من عناصر الإنتاج اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويشير ابن دهيش إلى أن مفهوم أو مصطلح

(٩) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٤١٠ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

الموارد البشرية، قد برز حديثاً في كثير من المراجع الإدارية، خلال مراحل تطور الفكر الإداري والاقتصادي بدءاً بحركة الإدارة العلمية (Scientific Management) التي قادها فريدريك تايلور (Frederic Taylor) وحتى ظهور حركة العلاقات الإنسانية والنقابات العمالية، خلال الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن الميلادي . كما شاع الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، كأساس لتحقيق فعالية المنظمة، وإشباع حاجات العاملين أيضاً، وبدء النظر إلى العنصر البشري كاستثمار لا كعنصر إنتاج فحسب. ويشمل مصطلح الموارد البشرية جميع الأفراد، الذين يعيشون في بلد ما، وهو ما يشار إليه إحصائياً بعدد السكان في ذلك البلد .

المفهوم الثاني: مفهوم القوى العاملة، بينما يمثل المفهوم الأول المصطلح عليه بالقوى البشرية جميع السكان في بلد ما، فإن مفهوم القوى العاملة، يعني تلك الفئة من هؤلاء السكان، القادرة على العمل والراغبة فيه [١٠] .

كما ركّزت الخطة الخمسية السادسة على تشجيع القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر هذا التوجّه دعوة لمؤسسات التعليم العالي في المملكة لتأخذ على عاتقها مسؤولية تأهيل القوى البشرية المطلوبة في المجتمع السعودي. وإن من استراتيجياتها ذات العلاقة بالتعليم العالي، بالإضافة إلى ما ورد حول تنمية الموارد البشرية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاقتصادية، من خلال القوى العاملة المؤهلة وإحلالها محل العمالة غير السعودية - والتي تعد بلا شك إحدى مهمات التعليم

---

(١٠) خالد بن عبد الله بن دهيش : تخطيط القوى العاملة للفتاة السعودية في إطار المجتمع السعودي ودور التعليم والتدريب المهني ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المعهد القومي للإدارة العليا - القاهرة ١٩٩٥م ، ص ١٤ - ١٥ .

العـالي في المملكة - نجدها أيضـاً قد ركـزت على دعم مراكـز البحـوث، وبرامج البـحوث التطبيقية . وهذا أيضاً اهتمام لا جدال فيـه من اهتمامات التعليم العالي، ولعل ما ذكره باشا يؤيد هذا التوجه من الجامعات، حول الاهتمام بالبحث العلمي، حيث يقول «البحث العلمي عنصر هام وحـيوي في حياة الجامـعة كمؤسـسة علمية وفكرية، حـيث إنَّه من أهم المقاييس المتداولة لدى قـيام الجامعـة بدورها القيادي في المجالات العلمـية والمعرفـية، كما أن سـمعة الجامعات مرتبطة بالأبحاث التي تنشرها وكما هو معروف: العلم نفسه مرتبط بالبحث العلمي ربط اللازم بالملزوم» [١١] . ويقول (النوري) في هذا الشأن أيضـاً : «إن وجود العلم وتقدمه مرتبطان ارتبـاطاً وثيقاً بالبـحث العلمي، والثروة العلميـة -التي تمتلكها البشـرية- جاءت عن طريق البحث وحده» [١٢] .

التعليم العالي وخطط التنمية:

صدر المرسوم المـلكي بإنشاء وزارة التعليم العالي في عـام ١٣٩٥هـ، وقد نص على أن تكون من مـهام هذه الوزارة الإشـراف، والتـخطيط، والتنسـيق، والربط بين الاحتـياجـات التنموية الحاليـة والمستقبلية، والقوى البـشرية المتاحة والممكنة، بما يحقق الاسـتخدام الأمثل لهذه الموارد، وتغطية الاحـتياجات الفعلية في المـستقبل من الكوادر الوطنية في التخـصصات

---

(١١) سيد حسين باشا : بعض معـوقات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامـعات العربية ، ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، جامعة الملك سعود ١٤ - ١٤٠٣/٥/١٧ الرياض ، ص ١ .

(١٢) عبد الغني النوري : أساسيات البحث العلمي ، ضمن محـاضرات في البحث التربوي - المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي بالكويت ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ١٩٨٢ ، ص ٣ .

الإدارية والفنيـة، القادرة على القيـادة والتطوير[١٣] . ولعلّ هذا الوصف لمهـام وزارة التعليم العالي، يدفعها للمزيد من الطموحات، لتحقيق المأمـول من إنشائها، كما يضعها في مواجهة الكثـير من التحـديات، للوصول إلى الأهـداف المرسومة لهـا . ولمساعـدة هذه الوزارة على الاضطلاع بمهامها، فقد أولت الخطط التنموية المختلـفة، التي قامت بتنفيذها الدولة، اهتماماً بالتعليم بصفة عـامة، والتعليم العالي والتدريب بصفة خاصـة، وركزت على تطوير المجتمع والأخذ به إلى الأمام وزيادة إنتاجيته الاقتـصادية والخدمية . ولذلك فإننا نرى التعليم العالي يأخذ نصيبه في هذه الخطط، سـواء بطريقة مباشرة، فيما يتعلق بالجامعـات، أو غير مباشرة، فيـما يتعلق بتطوير وتدريب القـوى العاملة في المملكة، وهي بذلك تسعى إلى تحـقيق أعلى مردود من دور التعليم العالي في تنمـية المجتمع، حيث تلقى على مؤسسـاته المهام المختلفة، التي نذكـر منها:

١ - تعتبر الجامعة مؤسسة إنتاجـية تزود المجتمع بالقوى البشرية المؤهلة، والعقول المفكرة، والكفاءات التي تتحمل مسؤولية البناء والتطوير .

٢ - تعتبـر الجامعة الأداة التي تتوافـر القدرات من خلالها الإدارية والتنمـوية في المجتمع، والتي تزود الأجهزة الحكـومية بالأفراد المؤهلين الذين باستطـاعتهم قيادة دفـة المجتمع إلى الأفضل.

٣ - الجـامعـة هي المؤسـسـة التي توفـر الطاقـات من المختـصين كـالأطبـاء، والمهندسين، والمعلمين، والصيادلة، والمحاسبين وغيرهم، وهي المؤسسة التي تعد الأفراد للمشاركة

---

(١٣) محمد ناصـر الأسمري : التعليم العالي ، القـبول بالوضع الحالي ، سر شيخـوخة أعضاء هيئة التدريـس ، الاقتصادية العدد ١٦٦٧ ، ٢٧ مارس ١٩٩٨ ، ص ٥ .

في الأعمال المختلفة في عالم شديد التعقيد، وسريع التغيير .

٤ - الجامعة هي المؤسسة التي تمكن الشباب من مواجهة المشكلات الإنسانية، بقدر من التفهم، وسعة الأفق، وتمكنه من التعامل معها لإيجاد الحلول المناسبة لها .

٥ - الجامعة هي المؤسسة التي تناط بها مهمة تزويد المجتمع بالقيادات المطلوبة للتنمية الشاملة، والسير به إلى الأمام .

٦ - الجامعة هي المؤسسة التي تسعى إلى تطوير المجتمع من خلال الأبحاث، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه خطط التنمية .

٧ - الجامعة هي المؤسسة التي تسعى للتنمية الذاتية لكل من أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والطلاب بما توفره لهم من معدات، وأجهزة، ومختبرات .

٨ - الجامعة هي بمثابة مصدر إشعاع ثقافي للمجتمع بما تنشره من أبحاث، وبما تقيمه من مؤتمرات، وندوات، ومحاضرات، وخدمة للمجتمع .

الجامعة، المفهوم والمهام:

إن الجامعة بمفهومها الحديث، ووظائفها المتعددة لم تكن وليدة اليوم، ولا الأمس القريب، وإنما جاءت نتيجة لتاريخ طويل ترك من خلفه جذوراً، و فكراً، وعملاً، وممارسات. ولذلك فإن كلمة «جامعة» في اللغة العربية اسم فاعل من "جمع" ولو تأملنا مفهوم الجامعة في الوقت الحاضر، لوجدنا أنها المكان الذي يجمع الاشخاص لإنجاز أعمال، ووظائف شتى . والجامعة بمعناها الواسع "لا تعني مكاناً لتعليم شريحة من الأفراد الكبار، الذين أكملوا مستوى معيناً من التعليم، وإنما تعني مكان الاجتماع، وتعني أداء الشيء

جماعـياً، كمـــا في القـــول الصلاة جـامعة"[١٤]. وعليه فإن أي مكـان يجمع الأساتذة، وطلابهم في جماعة موحدة، يشكل الأساس لما نسميه الآن بالجامعة.

وإذا عدنا إلى كلمة جامعة (university) باللغة الإنجليزية نجد أنهـا تعني المجموعة، والجماعة وكل هذه المعاني تعطينا معنى الاجتماع لغرض معين[١٥] . أما مرسي فيقول " وتعتبر الكلمة العربية "جامـعة " ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفـة لها لأنها من مدلولها تعني التجمع والتجميع"[١٦] .

أما عن تطور الجامعة، واكتسابها لمفهومها الحالي فيشير الجلال" إلى أنه جاء انطلاقاً من الممارسات القديمة جداً التي ترجع إلى ما قبل الميلاد، واستمرت، وقويت حتى انتشار التعليم الجامعي الحديث من اجتماع طلاب العلم وأسـاتذتهم في جامعة واحدة لغرض طلب العلم، ونشره، وتوسيع حدوده في استقلالية تامة، ومبادرة خاصة.[١٧]

ولعل أقدم هذه المؤسـسات والجمعيـات، التي أفرزت لنا فكرة الجامعـة، هي المؤسسات الهندية القديمة التي كانت تعرف آنذاك " بمدارس الغابة " التي بدأت منذ أكثر من ١٥٠٠ عام قبل المـيلاد، وهي تلك الأمكنة التي تبـعث على التأمل، والخـلوة، والمناقشـات الفلسفـية، حيث الهدوء والتفرغ . ومن الملاحظ أن هذه المدارس لم تشكل أصلاً تاريـخياً لنشأة الجامعة

---

(١٤) عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد : الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي ، الرياض ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ص ٣٤ .

(١٥) عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد : المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(١٦) محمد منير مرسي : التعليم الجامعي المعاصر ، قضاياه واتجاهاته ، القاهرة دار النهضة ١٩٧٧ ، ص ١٠ .

(١٧) عبـد العزيز الجلال : تطور الجـامعة من منظور تاريخي مـقارن ، مؤتمر رسـالة الجامعة، جـامعة الرياض ، ذو القـعدة ١٣٩٤، ص ٣ .

فحسب، وإنما أمدتها بصبغة الانقطاع والعزلة التي لازمت فكرة الجامعة حتى وقت قريب. ونشأت في مصر القديمة مدارس تعنى بدراسات الأدب، والنواحي المهنية والفنية. ومن هذه المدارس " ممفيس، وطيبة، وهليوبولس" التي تتلمذ فيها العديد من رجالات اليونان، ومنهم أفلاطون الذي أنشأ بدوره أكاديمية أفلاطون في أثينا، وهي تعكس مفهوم الجامعة الذي أشرنا إليه من حيث تركيز الدراسة على موضوعات معينة.

ولعلّ من المفيد، بمناسبة الحديث عن تسلسل نشأة الجامعة تاريخياً، أن نذكر ما أسهم به الإسلام في هذا المجال؛ فقد حثّ الإسلام على طلب العلم، والاستزادة منه، والتغرب في سبيله. ولذلك فإنّ تأسيس بيت الحكمة في بغداد في عهد المأمون دليل قوي على اهتمام قادة الدولة الإسلامية بمفهوم الجامعة ورسالتها، وكذلك أنشئت في مصر دار الحكمة، وبعد ذلك انتشر في العالم الإسلامي ما عرف بالمدارس النظامية في القرن الهجري. ويشير (السنبل) وزميله إلى أن "أولى الجامعات الأوربية التي أنشئت في أوروبا على غرار المؤسسات الإسلامية هي جامعة بولونيا بإيطاليا في القرن الحادي عشر، ثم انطلقت حركة الجامعات في أوروبا متأثرة بتراث الماضي. "[١٨]

ذكرنا فيما سبق أن من اهتمامات الجامعة العديد من القضايا التي تهم المجتمع. وكان من هذه القضايا التي ترى الجامعة ضرورة المشاركة فيها هي تزويد المجتمع بالطاقات البشرية المؤهلة بشتى أوجه المعرفة العامة والمتخصصة، ومساعدة الأفراد على مواجهة المشكلات الحياتية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما أن عليها مهمة تطوير المجتمع من خلال الأبحاث التي تعالج المشكلات والمعوقات التي تعترض طريق التنمية. كما تشمل اهتماماتها

---

(١٨) عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد : مصدر سابق ، ص ٣٦ .

التطوير المستمر للمنتسبين إليها من طلاب، وأساتذة، وباحثين، بما تمدهم به من أفكار جديدة في مجالات تخصصاتهم وغيرها، في مجال التطور المعرفي والتقني . إلا أن هذه الأمور والقضايا التي تضطلع بها الجامعة في الوقت الحاضر ليست كالمهام التي كانت تؤديها الجامعات الحديثة عند بداية نشأتها في القرون الوسطى، حيث يؤكد نيومان (Newman) مؤسس جامعة دبلن في كتابه فكرة الجامعة " إن للجامعة وظيفة واحدة هي المعرفة فقط، وتقديمها إلى نخبة ممتازة من طلابها "[١٩]. أما من حيث ضرورة مشاركتها في مجالات التنمية - وخاصة في توفير الموارد البشرية المؤهلة للمجتمع - فلعل طبيعة نشأة الجامعات في الماضي مستقلة، وتابعة للكنائس والاديرة ودور العبادة، وذات اتجاهات فلسفية وتأملية، جعلت من الطبيعي صعوبة التدخل في برامجها، وتوجيه طلابها، واختيار أعضاء هيئة التدريس فيها. وعن ذلك يقول هلسي (Halsey): "وهذا الأصل هو الذي يفسر لنا لماذا جامعات اليوم بطيئة الاستجابة للتغير الاجتماعي، إذ يعود ذلك إلى أن الجامعات القديمة لم تنشأ ملتحمة مع النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع " [٢٠]. أما بلفور (Balfour) فيقول: " وإنما ظهرت الجامعات ملتحمة مع المؤسسات الدينية، وحتى مطلع القرن الثامن عشر فإن أغلبية خريجي الجامعات الأوربية من رجال الدين . " [٢١]

---

(١٩) محمد أحمد الرشيد : التعليم العالي وسوق العمل ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية، الجزء الأول ، ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨هـ ، ص ٢٣ .

(٢٠) Halsey, H.A : The Changing Functions of Universities in Education, Economy and Society. Edited by A.H. Halsey and Others. The Free Press of Glencoe, New York, 1963, p.475.

(٢١) Balfour, G : The Educational System of Great Britain and Ireland. Clarendon Press, Oxford, 1960, p.55.

إلا أن الجامعة قد تحـوَّلت - لظروف معينة اقتصادية، واجتماعيـة، وسياسية - عن هذا التوجـه الانعزالي، والهبوط من برجـها العاجي مرغـمة، وبعد شدٍّ وجـذب، كي تسهم في خدمة المجـتمع، ولذلك فقد بدأت مسـؤولية الجامعـات وأهدافها تتمحـور حول ثلاث نقاط أساسية، هي:

١ - التعليم، ويعني تزويد الأفراد بالخـبرات والمعلومات، وتهيئتهم لخدمـة المجتمع في شتى متطلباته النظرية، والعملية، والتثقيفية وغيرها .

٢ - البحث العلمي، ويعـني إسهام الجامـعة في البحـوث ذات الطابع النظري، فيمـا يخدم تقـدم المعرفـة ونشرها، أو ذات الطـابع التطبيـقي، وهو التـوصل إلى الحلول المناسبـة للمشكلات الفنية التي تواجه المجتمع .

٣ - الخدمة العامة، وتعني اهتمام الجامعة بتزويد الأفراد في المجتمع بالمعلومات المستجدة في المجالات المخـتلفة التي تهم المواطنـين من خلال المؤتمرات والندوات والمحـاضرات التي تزودهم بالمعارف، وكذلك من خلال الدورات الدراسية ذات الطابع التدريبي.

ويقول (نيومـان) في هذا السياق: «إن الجامـعة هي قوة الدفاع عن المعـرفة، والعلوم، والحقـائق، والمعارف التي تمكن من الوصول إلى الكشـوف والتجارب، والبحـوث، والحوار العلمي، وهي التي ترسم الطريق للعقل نحو التفكير الصحيح»[٢٢]، أما (التركي) فقد بين أن للجامعـة فـي العـالم الإسلامي ثلاثة أهداف هي: [٢٣].

١ - هدف حضاري عام يتعـلق بتحقيق أصالة الأمة، وإيقاظ روح النهضـة فيها . والإسلام

---

(٢٢) Clark Kerr : The Uses of the University, New York, Harper & Row Publishers, 1975, P 2.

(٢٣) عبد الله التركي : الجامعة والمجتمع ، مجلة الفيصل ، الرياض السنة الثالثة ربيع الثاني ١٤٠٠ ، ص ٧٦ / ٧٧ .

هو المرتكز الأساسي الذي يجب أن يدور حوله، وينهل منه كل طالب جامعي إيجابي .

٢ - هدف تعليمي يختص بتخريج قادة ومعلمين، قادرين على حمل الراية في زرع المعرفة الإنسانية المختلفة .

٣ - هدف تدريبي عقلي، أي تمرين طلاب الجامعة على أسلوب البحث العلمي، وكيفية علاج المشكلات الاجتماعية، والأخذ بيد أوطانهم - بالتالي - إلى المشاركة الإيجابية في سباق المعارف الحديثة .

وتأكيداً لهذا يقول (مرسي): «لقد انقضى إلى الأبد ذلك العصر الذي كانت الجامعة تستطيع فيه أن تغلق أبوابها على نفسها، وأن ينعزل علماؤها عن الحياة من حولهم وأن يعيشوا في أبراجهم العاجية يجرون أبحاثهم وأفكارهم في أمور بعيدة عن المجتمع وعن حاجات أفراده، ومشكلات الحياة من حولهم»[٢٤].

وفي دراسة لـ (بوبطانة) حول التعليم العالي وعدم وجود الرابطة بينه وبين سوق العمل يشير إلى «أن هذه هي إحدى المشكلات، خاصة في المنطقة العربية، حيث يلاحظ الانفصال بوضوح بين الجانبين. وتوضح الدراسة أن إشكالية العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل تتمثل في قدرة مؤسسات الإنتاج على استيعاب المستحدثات التكنولوجية بشكل أكبر وأسرع من مؤسسات التعليم العالي، لكون المؤسسات الأخيرة تتميز بنوع من النزعة الكلاسيكية المحافظة، التي قد تكون من الأسباب الرئيسية في بطء عمليات التغيير والتطوير، التي تحدث في تشكيل سياسات التعليم العالي وأهدافه وبرامجه. ويشير (بو بطانة) إلى أن السياسات

---

(٢٤) محمد عبد العليم مرسي : التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي ، دراسة تحليلية تربوية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية - ٩ - ١٢ ربيع الأول ١٤٠٢هـ / ٤ - ٧ يناير ١٩٨٢م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ص ٢٩ .

المطبقة يغلب فيها التوجه إلى التخصصات النظرية، مما يمثل جانباً من عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل . كما تركز هذه السياسات على تقديم الخدمات للطلبة النظاميين، مما يحد من دور الجامعات في تقديم خدمات التعليم المستمر وإعادة تأهيل القوى العاملة . وأبرزت الدراسة أن بنى وهياكل التعليم العالي العربي التقليدية لا تتجاوب مع البنى المتعددة للقوى العاملة، وهيكلها السريع والاستجابة للتطورات والمستجدات في عالم الإنتاج والخدمات»[٢٥]

أما (الكبيسي وقنبر) فقد تناولا، في دراسة لهما، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع وأشارا إلى « أن ظواهر الأزمة التعليمية على مستوى التعليم الجامعي والعالي فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية للمجتمعات العربية، سواء في رفع مستوى المعرفة أم المهارة أم القيم أم القيام بعملية البحث العلمي، وإعداد الباحثين ورفع كفاءتهم، وتقديم الخدمات الفنية والتدريب المهني والاستشارات لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. وتؤكد الدراسة أن هذه الأزمة في تعليمنا الجامعي هي أزمة نمو، وأن سبيل خروجنا منها هو العمل على تحسين أداء نظام التعليم العالي تعليماً وبحثاً وخدمة، ويتطلب ذلك تخطيطاً منهجياً لممارسة الإصلاح في وظيفة السياسة العامة للمجتمع، ويستدعي من الجامعات أن تراجع بشكل جذري وشامل أصول سياساتها وخططها وبرامجها » [٢٦].

---

(٢٥) عبد الله بوبطانة : تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل ، مجلة التربية الجديدة ، تونس عدد ٤٩ سنة ١٧ ، ١٩٩٠ ، ص ٣٩ - ٥٥ .

(٢٦) عبد الله الكبيسي ومحمود قنبر : دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع ، وقائع المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، جامعة قطر ، ١٩٩١ ، ص ١٧ ، ٣٢ .

ويناقش روبرت مايناردMaynard)، في كتابه، التعليم العالي في أمريكا بشكل عام حيث يرى «أن هذه المشكلة تتعلق بجدلية العلاقة بين وظيفة الجامعة الساعية إلى المعرفة بحد ذاتها وبين وظيفتها في إعداد طلبتها للحياة العملية. ويشير إلى أن الحياة العملية فرضت على التعليم العالي نمطاً من المناهج والتعليم المنحصر كلياً في التدريب والإعداد المهني مبتعداً بذلك عن المهمة الأساسية للجامعات وهي التعليم، وفاصلاً بين فروع المعرفة، ومهمشاً البحث والإبداع العقلي والابتكار وتطوير القدرات على الخلق والتطوير . ويتحدث بعد ذلك عن مشكلة البحث العلمي ودور الإبداع العقلي، ثم يصل إلى أن المهمة الأساسية لأي تعليم عال هي تعليم الإنسان كيفية الاستخدام الحر والخلاق لقدراته العقلية ومعارفه التي يحصل عليها في التعليم العالي» [٢٧] . أما عن ضرورة الارتباط الوثيق بين الجامعة والمجتمع، والعمل على تنميته وتطويره، والواجبات التي لا بد للجامعة من تأديتها للمجتمع، يقول هنري نيومان في سلسلة من المحاضرات بعنوان عمل الجامعة (The business of the university) إن الجامعة لابد وأن تخدم المجتمع في شتى المجالات وعلى جميع المستويات المحلي والوطني والعالمي[٢٨] . ويرى (البصام) أن دور الجامعات لا بد وأن يتزايد في التنمية العامة للمجتمع ويقول «إن هذه المؤسسات التعليمية (الجامعات) لا بد أن يزداد دور إسهامها في التنمية الشاملة للمجتمع، وعليه بإمكاننا تحديد وظائفها من ثلاثة أبعاد، باعتبارها المولدة للمعرفة،

---

(٢٧) بسام العربي : مشكلات التعليم العالي ، دراسات المجلد الثاني والعشرين (أ) رجب ١٤١٦ العدد السادس ، ص ٣٥٧٥ .

(٢٨) Jaroslav Pelican : The idea of the university A reexamination Yale University -Plan, New Haven and London, 1992, P. 138.

وكمراكز ابتكار، وأخيراً كمؤسسات خدمات تسهل عمليات التغيير والإنماء وتنهض بها»[٢٩]، ولعل هذه الوظائف للجامعة وفق ما ذكره (البصام) تعطي بُعداً جديداً لمفهوم الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، وصلتها الوثيقة بمجال تنميته وتطويره وتحسينه. أما أدموند بروك (Brook) فيرى أن علاقة الجامعة بالمجتمع هي «علاقة شراكة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، ولا تتوقف هذه الشراكة بين الجامعة والأفراد الموجودين الأحياء، ولكنها علاقة تربط هؤلاء الأحياء بمن قبلهم وكذلك تربط هؤلاء الأحياء بالجيل القادم»[٣٠]. ومن هنا يتضح لنا الدور الذي يجب أن تلعبه الجامعة في حياة الأمة.

عندما بدأ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، لم تكن مؤسساته تعاني من عقدة العزلة الاجتماعية، التي كانت تعاني منها معظم جامعات الدول الأوروبية وغيرها، بل جاءت نشأتها كضرورة حتمية لخدمة المجتمع، وتزويده بالطاقات البشرية، التي يحتاجها لتطويره وتنميته . ولعل أهداف كلية الشريعة التي أنشئت في مكة المكرمة سنة ١٣٦٩هـ - وهي مدٌ المجتمع السعودي بكوادر من القضاة المؤهلين، والمعلمين المتخصصين في اللغة العربية وأصول العقيدة، الذين كان المجتمع في ذلك الوقت في أمس الحاجة إليهم تُعَدُّ دليلاً واضحاً على إسهام التعليم العالي في المملكة منذ نشأته في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه التنموية .

ولذلك فإن المتتبع لتطور التعليم العالي في المملكة، كمّاً ونوعاً، يلاحظ أن هذه المسؤوليات التي أنيطت بمختلف مؤسساته كانت بمثابة طموحات كبيرة، وآمالٍ تهدف تلك المؤسسات إلى الوصول إليها، وإنجازها.

---

(٢٩) دارم البصام : الاتجاهات المستقبلية للتعليم ، المجلة العربية للتربية - المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، يونيه ١٩٩٧م، ص ٢٢٥ .

(٣٠) المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

أشرنا إلى أن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ومنذ تأسيسه، قد اضطلع بمهمة توفير الموارد البشرية المؤهلة، والكوادر المطلوبة للتنمية . وقد تطور التعليم العالي من حيث المؤسسات كماً ونوعاً. وبدأ بكلية واحدة هي كلية الشريعة، وهي باكورة المؤسسات التعليمية على المستوى الجامعي التي تأسست عام ١٣٦٩هـ في مكة المكرمة، وانضم إليها آنذاك (١٥) طالباً، وتلتها كلية التربية التي تأسست عام ١٣٧٢هـ وأصبح التعليم العالي الآن يضم ثماني جامعات، والعديد من المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالتعليم فوق الثانوي، ويمثل الجدول رقم (٣) أعداد المقبولين والمتخرجين في الجامعات والكليات، وكليات البنات، وكليات المعلمين خلال الفترة من ١٣٩٩ - ١٤١٦ : [٣١] [٣٢]

---

(٣١) إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : وزارة التعليم العالي ، العدد التاسع عشر ، ١٤١٦ ، ص ١-٤.

(٣٢) عبد الحي رضوان : هرمية التعليم الهندسي بالمملكة العربية السعودية نظرة مستقبلية ، ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ، الجزء الأول ، ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٧هـ ، ص ٩١ ، ٩٢ .

openkandl.com

جدول رقم (٣)

أعداد المقبولين والمتخرجين في الجامعات والكليات وكليات المعلمين

خلال الفترة ١٣٩٩ - ١٤١٦ هـ

السنة	مجموع الطلاب المقبولين في مختلف الكليات	مجموع الطلاب المتخرجين
١٣٩٩/١٤٠٠	٥٣٣٤٩	٥١٨٢
١٤٠٠/١٤٠١	٦٠٢٢٤	٦٩٣٧
١٤٠٤/١٤٠٥	١٠١٩٤٧	١٢٤٩٨
١٤٠٥/١٤٠٦	١١١١٩٨	١٢٧٨٧
١٤٠٩/١٤١٠	١٣٨٨٨٥	١٦٣٣٠
١٤١٠/١٤١١	١٤١١٨١	١٧١٦٣
١٤١٤/١٤١٥	١٨٢٥٠٩	٢٤١٦٤
١٤١٥/١٤١٦	٢١٥٣١٩	٢٧٨٣١[٣٣]

(٣٣) وزارة التعليم العالي ، إحصاءات التعليم العالي ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .

obeikandl.com

جدول رقم (٤)

عدد الجامعات والكليات

وأعداد الطلاب المسجلين فيها للعام الدراسي ١٤١٥هـ

الجامعة أو الكلية	عدد كلياتها	عدد الطلاب
جامعة الملك سعود	١٩	١٣٥٩٢
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	٥	٩٦٥
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٧	١٤١٨
جامعة الملك عبد العزيز	١٠	٨٢٦٥
جامعة الإمام محمد بن سعود	١٣	٨٥٧٧
جامعة الملك فيصل	٦	٢٧٣١
جامعة أم القرى	٩	٦٣٦٨
كليات المعلمين	١٧	٤٩٨٦
كليات البنات	٢٦	٢١١٢٤
المجموع	١١٢[٣٤]	٦٨٠٢٧[٣٥]

وإذا أخذنا أعداد الطلاب المقبولين لعام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ، وافترضنا أن هؤلاء الطلاب سيتخرجون بعد خمس سنوات من التحاقهم بالدراسة، فإننا نستنتج النسب التالية التي تزودنا

---

(٣٤) وزارة المعارف ، تطور التعليم في المملكة العربية السعودية ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي ، الرياض ١٤١٧ ، شكل رقم ٧ .

(٣٥) وزارة التعليم العالي ، إحصاءات التعليم العالي ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

بمؤشرات حول الكفاية الداخلية للجامعات، والكليات المختلفة، ويبين الجدول رقم (٥) هذه النسب.

جدول رقم (٥)

نسب الكفاية الداخلية للجامعات والكليات المختلفة

العام الدراسي	عدد المقبولين	المتخرجون بعد (٥) سنوات من تاريخ الالتحاق	النسبة ٪
١٣٩٩/١٤٠٠	٥٣٣٤٩	١٢٤٩٨	٢٣ر٥٪
١٤٠٠/١٤٠١	٦٠٢٢٤	١٦٣٣٠	٢٧٪
١٤٠٥/١٤٠٦	١١١١٩٨	١٧١٦٣	١٥ر٤٪
١٤٠٩/١٤١٠	١٣٨٨٥٠	٢٤١٦٤	١٧ر٤٪
١٤١٠/١٤١١	١٤١١٨١	٢٧٨٣١	١٩ر٧٪
معدل نسبة المتخرجين إلى المقبولين			٢٠ر٦٪

أما إذا نظرنا إلى نسبة المتخرجين للمقبولين في جامعة الملك سعود فنجدها ٥٣٪ بالنسبة لجميع الكليات النظرية، والعلمية، بما فيها الكليات التي تصل مدة الدراسة فيها إلى خمس سنوات. وهذا يدل على أن الكفاية الداخلية للجامعة لا تزال منخفضة، أما جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، فإن الكفاية الداخلية لها هي ٥١٪ [٣٦] وهي نسبة منخفضة أيضاً. ويقصد بالكفاية الداخلية مدى قابلية النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من

---

(٣٦) نجلاء محمد ابراهيم بكر : قياس الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية بجامعة الملك سعود ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨ الجزء الثالث ، ص ٧٦٩ .

الطلبة، ومن العوامل ذات التأثير على العملية التعليمية، والانتقال بهم من مرحلة إلى أخرى على الوجه الأكمل. فتتميز المؤسسة التعليمية بأنها ذات كفاية داخلية مرتفعة، إذا انخفض عدد الراسبين وتاركي الدراسة[٣٧] . ومن الجدير بالذكر أن الكفاية الداخلية للتعليم العالي وللجامعات، ولكليات البنات، ولكليات المعلمين تكون ٢١٪ فقط، وهذا مؤشر خطير جداً، ويعني أن هناك هدراً في العملية التعليمية في هذا القطاع من التعليم بنسبة ٧٩٪ ولا شك في وجود أسباب تكمن وراء هذا الانخفاض في الكفاية الداخلية، ولعلنا نذكر منها ما يلي:

١ - عدم انضباط الطلاب وعدم التزامهم نحو تأدية واجباتهم الجامعية، وخاصة في بعض الكليات النظرية، حيث إنَّ جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أكثر انضباطاً . ويوضح ذلك نسبة الكفاية الداخلية، وهي بمعدل ٥٢٪، على الرغم من أن النسبة لهذه الكفاية فيما يتعلق بمختلف الجامعات والكليات هي ٢١٪ .

٢ - إن تدني هذه النسبة من الكفاية الداخلية، قد يعود إلى أن الكثيرين من الطلاب يقبلون في الجامعات والكليات، ثم يرسبون، مما يتطلب بقاءهم مدداً أطول لإنهاء متطلبات التخرج، وهذا يمثل مشكلة تواجه الجامعات، فيما يتعلق بقبول الطلاب، حيث إن الكثيرين منهم يتوجهون بطلب القبول، دون رغبة ودون أهداف محددة من دخولهم الجامعات والكليات. وتدني الكفاية الداخلية لا يقتصر على الطلاب، ولا على عدم استعدادهم للدراسة والتحصيل، بل إنه مفهوم يشتمل على العديد من العوامل المتعلقة بمدخلات التعليم العالي، ويبيِّن الشكل رقم (١) العلاقة بين النظام التعليمي والمجتمع

---

(٣٧) المصدر السابق ، ص ٧٦٨ .

الشكل رقم (١)

العلاقة بين نظام

مدخلات ومخرجات التعليم العالي

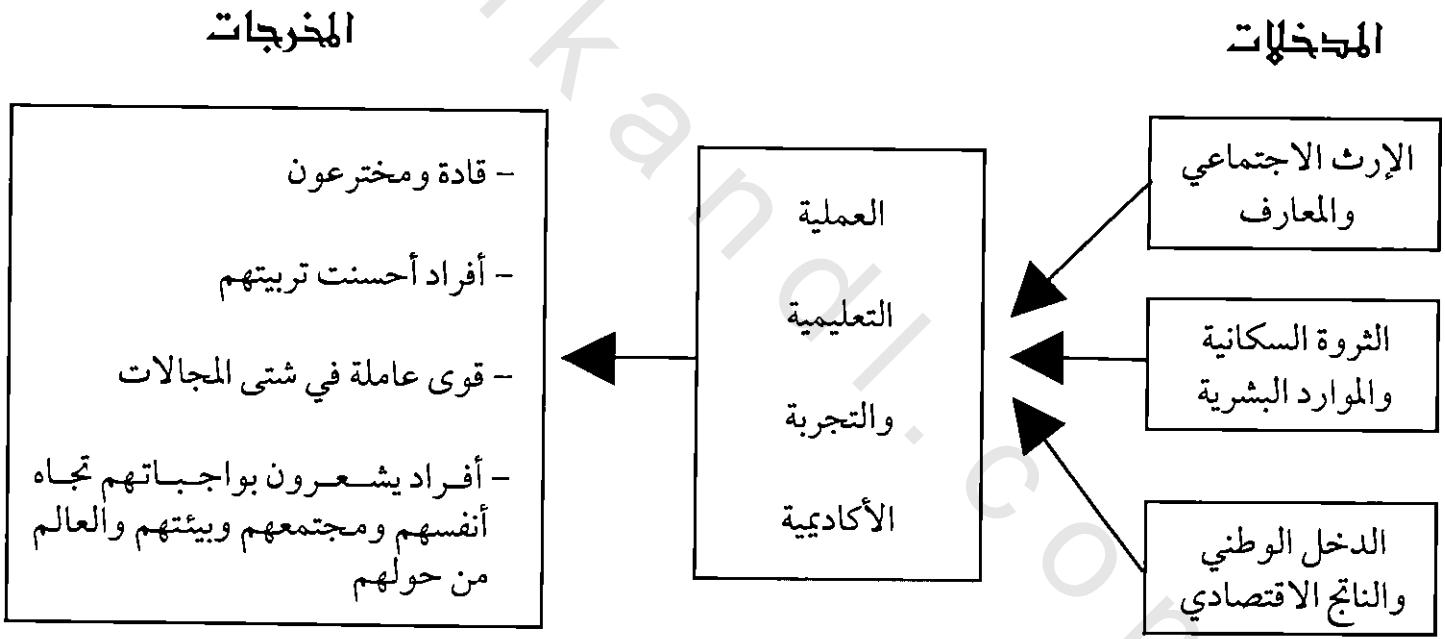

obeikandl.com

٣ - إن الكثير من الطلاب يقضون مدداً أطول من السنوات المحددة لإكمال متطلبات الدراسة الجامعية، وقد يعود ذلك إلى عـدم الجدية في مراقبة الطلاب، وتخلفهم عن الدراسة، والغياب عن المحـاضرات . وقد لوحظ أن جامعـة الملك فهد للبترول والمعـادن من أكثر الجامعات حرصاً على تطبيق قواعد لنظام التزام الطلاب بالحضور.

٤ - يعتـبر الاسـتمـرار في دفع المكافأة للمـقصـرين دراسياً، عـاملاً يغـري بعض الطلاب، ويشجعهم على عدم أخذ الدراسة بجدية، إذ يرى هؤلاء أن عدم الالتزام من جانبهم لن يؤثر على دخولهم المالية من المكافأة الشهرية.

٥ - إن تدني مستـوى التعليم الثانوي من ناحيـة، وحرص الجامعات على الالتـزام بمستويات معـينة للقبول من ناحـية أخرى يجـعلان الفجـوة كبيرة بـين أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية، ومتطلبات الجامعات والكليات وبخاصة العلمية منها.

٦ - السياسـات المتساهلة تجاه القبول في الجـامعات، والتساهل إزاء تلبيـة رغبات الطلاب في دخول الجـامعات والكـليات، أدى إلى مدخـلات (طلاب) ضعيـفة المسـتوى في بعض التخصـصات الجامعيـة، الأمر الذي انعكس سلباً على الكفاية الداخليـة لهذه الكليات، على الرغم من أن الأعداد المقبولة في الجامـعات من الطلاب، بالنسبة لعدد السكان في المملكة، لا تزال منخـفضة إذا مـا قورنت ببـعض الدول ذات المستـويات الاقتـصادية المتدنية، إذ تقـدر هذه النسبة في المملكة بـ ١٤٪[٣٨] في الفئة العـمرية ٢٠ - ٢٤ سنة، وفقاً لتـعداد السكان لعام ١٩٩٢م، بينمـا نجد هذه النسبة أعلى بكثـير في بعض الـدول

---

(٣٨) عمر عـبد الله كامل : تخطيط التـعليم العالي في المملكة العربيـة السعودية في ضوء احـتياجات سـوق العمل ، ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ، الجزء الأول ، ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨ ، ص ٤١ .

الأخرى إذ تقدر بـ ٣٩,٩٪ في الأرجنتين، و٣٧,٧٪ في كوريا، و١,٣٣٪ في بيرو.

٧ - لعل القدرة الاستيعابية لبعض مرافق الجامعات والكليات - خاصة الأقسام العلمية منها لعبت دوراً كبيراً في تدني تحصيل الطلاب من جهة، وعدم قدرة عضو هيئة التدريس على التفاعل معهم من جهة أخرى، الأمر الذي كان له تأثير على انخفاض نسبة الكفاية الداخلية في تلك الأقسام، ولعل هذه الأسباب تدل دلالة واضحة على أن الكفاية الداخلية لنظام التعليم، تشمل كل العناصر البشرية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبرامج التعليمية، والمناهج الدراسية، والقواعد الإدارية وغيرها، وتتطلب - وفقاً لـ (مرسي والنوري) - «وجود تفاهم بين جميع العاملين، واتفاق على الأدوار والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الأدوار . كما تتطلب تعاوناً وتكاتفاً من جانب العاملين جميعاً»[٣٩].

وفيما يتعلق بالكفاية الخارجية لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، بشقيها النوعي والكمي، التي تعني (مدى مساهمة مخرجات النظام التعليمي في الحياة العامة، وتنمية المجتمع، أو تدني انطباق مواصفات قدرات الخريجين لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع)[٤٠] فلعلّه من الضروري الإشارة إلى ما تبذله وزارة التعليم العالي - وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالتعليم فوق الثانوي - لتزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة، التي يحتاج إليها المجتمع في مختلف المجالات الصناعية، والفنية، والنظرية من جهة، وكذلك لتحقيق ما تصبو إليه الدولة والمجتمع من المضي قدماً في سياسة السعودة، حيث تتاح من خلال هذه السياسة الفرص للمواطنين في إيجاد وظائف مناسبة لهم

---

(٣٩) محمد مرسي وعبد الغني النوري : تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧م .

(٤٠) نجلاء محمد ابراهيم بكر : مصدر سابق ، ص ٧٦٨ .

في سوق العمل من جهة أخرى.

إلا أنه من الملاحظ أن الكفاية الخارجية للتعليم العالي، لم تحقق الهدف المنشود الذي سعت إلى تحقيقه الخطط التنموية المختلفة، على الرغم من أن الخطة التنموية الخامسة قد أكدت على ضرورة ربط الطاقة الاستيعابية للجامعات، والطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي، بالاحتياجات التنموية التي لا يتحمل مسؤوليتها الجامعيون فحسب، بل يعتبر القطاع التقني مهماً لمرحلة ما بعد التجهيزات الأساسية، ولتحقيق معادلة تركيبة القوى العاملة، التي تفترض أن يكون مقابل كل خريج جامعي أربعة أو خمسة من التقنيين لمجتمع يبني الآن قاعدته الصناعية التقنية، فضلاً عن السلبيات الناجمة عن فتح المجال للتعليم الجامعي لكل من نجح في الثانوية العامة وأبرز هذه السلبيات [٤١] :

١ - هبوط مستوى التعليم الجامعي، والتأثير على كفاءته الداخلية والخارجية.

٢ - زيادة نسبة الهدر التعليمي نتيجة لقبول أعداد من الطلاب ليس لديهم القدرة العلمية على مواصلة التعليم الجامعي.

٣ - عدم تلبية متطلبات التنمية من القوى العاملة التقنية.

كما أشارت الخطة الخمسية السادسة إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على مواكبة الطلب المُلحّ على القوى البشرية المؤهلة التي يحتاج إليها المجتمع في مسيرة تنميته، ولذلك ترى الخطة ضرورة ربط العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، وذلك بالعمل على تحسين النوعية والكفاية الداخلية

---

(٤١) وزارة التخطيط خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥ ص ٣١٦ .

والخارجية لمؤسسات التعليم العالي عن طريق:

١ - التأكيد على أهمية التدفق الطبيعي للطلاب، عبر السنوات الدراسية، ليتمكنوا من إنهاء سنوات الدراسة في وقتها المحدد .

٢ - ربط مكافأة الطلاب بأداء الطالب، ومستوى تقدمه، وجعلها حافزاً للطالب المجد، الذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها .

٣ - الاستمرار في إعادة النظر في سياسة القبول، بحيث تأخذ في الاعتبار نتائج الثانوية العامة، إلى جانب معايير أخرى، بحسب المتطلبات والمتغيرات التي تحتاج إليها التنمية .

٤ - حفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية وكليات المجتمع .

٥ - تعزيز الصلات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لرفع الكفاية الخارجية لمخرجات قطاع التعليم .

وعلى الرغم من الاقتناع بأن التعليم العالي الفني والتقني هو الأساس الذي ركّزت عليه خطط التنمية المختلفة، إلا أن أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي من الأقسام النظرية يفوق تلك الأعداد من المتخرجين من الأقسام الهندسية والفنية، ويبين الجدول رقم (٦) ضرورة الاهتمام بالتخطيط للتعليم العالي، خاصة فيما يخدم التنمية، حيث يبدو واضحاً من الإحصاءات المدونة في الجدول لعام ١٤١٥/١٤١٦[٤٢] الزيادة الكبيرة في إقبال طلاب التعليم العالي - خاصة في مرحلة البكالوريوس - على الالتحاق بالأقسام النظرية.

---

(٤٢) عمر عبد الله كامل : مصدر سابق ، ص ٣٩ .

جدول رقم (٦)

الإقبال الكبير لطلاب التعليم العالي على الالتحاق بالأقسام النظرية

التخصصات	١٤١٥هـ	١٤١٦هـ	التغير
١ - العلوم الطبية	٩ر٤	٢ر٧	(-) ٦ر٧
٢ - العلوم الهندسية	١١ر٨	٤ر٦	(-) ٧ر٢
٣ - العلوم الزراعية	٣ر٠	١ر٦	(-) ١ر٦
٤ - العلوم الطبيعية	٨ر٢	٦ر٥	(-) ١ر٧
٥ - الاقتصاد والإدارة	٨ر٤	٧ر٥	(-) ٠ر٩
٦ - الإنسانيات والاجتماعيات	٥٩ر٢	٧٧ر٣	(+) ١٨ر١
المجموع	١٠٠	١٠٠	-

ويشير الجدول رقم (٧) إلى تأكيد تفوق أعداد طلاب الدراسات الإنسانية والتربوية، على غيرهم من طلاب التخصصات الأخرى، وهذا أيضاً يعارض ما تتوخاه خطط التنمية، وما تطمح إلى تحقيقه مؤسسات التعليم العالي بالمملكة.

جدول رقم (٧)

توزيع نسب الطلبة في التخصصات المختلفة في التعليم العالي[٤٣]

مجال الدراسة	إجمالي	ذكور	إناث
دراسات إسلامية	١٥ر٠	٢٠ر٨٪	٠٧ر١٪
علوم إنسانية	٢١ر٧٪	١٩ر٣٪	٥٢ر٠٠٪
علوم اجتماعية	٠١ر٢٪	٠٠ر٦٪	٠١ر٩٪
اقتصاد وإدارة	٠٧ر٤٪	٠٨ر٨٪	٠٦ر١٪
تربية	٣٤ر٨٪	٢٧ر١٪	٤٥ر٦٪
علوم طبيعية	٠٧ر٤٪	٠٦ر٣٪	٨ر٨٪
هندسة	٠٥ر٧٪	٠٩ر٦٪	٠٠ر٤٪
طب	٠٤ر٤٪	٠٤ر٦٪	٠٤ر٠٪
زراعة	٠١ر٢٪	٠١ر٣٪	٠١ر١٪
أخرى	٠٠ر٩٪	٠١ر٦٪	-
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(٤٣) وزارة التعليم العالي : المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي ، ١٤٠٠ - ١٤١٥ ، ص ٩ .

زيادة الطلب على التعليم العالي:

تعد المملكة العربية السعودية من أعلى دول العالم من حيث النمو السكاني، حيث تفوق نسبة نمو السكان فيها (٤٪)، حيث بلغ تعداد سكان المملكة حسب الإحصائية السكانية لعام ١٩٩٢ (١٧) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٢١ مليوناً عام ٢٠٠٠م، وأن يتضاعف بنسبة ١٠٠٪ ليصبح (٤٣) مليون نسمة عام ٢٠٢٥م . كما تعد المملكة من الأمم الفتية، حيث إن أكثر من ٧٠٪ من سكانها في سن الشباب، ولذلك فإن الطلب على التعليم الجامعي سيزداد بنسبة كبيرة . لذلك يجب أخذ المبادرات اللازمة للوصول إلى حلول ناجحة للتعامل مع هذا التحدي لمؤسسات التعليم العالي، وفي هذا يقول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز « ومن أهدافنا أن يستمر التعليم بالسرعة التي يسير عليها ثم أن نركز على رفع مستوى التعليم فنعتني بالكيف عنايتنا بالكم »[٤٤] .

الحلول المقترحة:

الكفاية الداخلية: لعل أهم علاج لمشكلة الكفاية الداخلية، هو تحسين مدخلات نظام التعليم الجامعي، بحيث تصبح أهداف العملية التعليمية واضحة لدى المسؤولين في الجامعات، وإن هذه الأهداف لا بد من تحقيقها إذا ما وعت تلك المؤسسات دورها الفاعل في التنمية الصناعية، والاقتصادية، والإدارية لهذا المجتمع، كما أن على الجامعات التأكد من ملاءمة المناهج لإعداد الطلاب للحياة المستقبلية، ومدّ جسور التعاون فيما بينها وبين القطاعات الأخرى ذات العلاقة بتطوير القوى العاملة المطلوبة، كما يجب عليها أن تربط بين

---

(٤٤) عمر كامل : مصدر سابق ، ص ٥٣ .

سياستها الخاصة بقبول الطلاب في الأقسام المختلفة، وفرصهم الوظيفية في مجال الحياة العملية ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى ذلك، فإن على أجهزة التعليم العام - وخاصة الثانوي - أن تقوم بمسؤولياتها، تجاه إعداد الطلاب المقبلين على التعليم الجامعي، على الرغم من الفكرة السائدة بأن السنة التحضيرية في الجامعات قد بدت مُلِحَّة في الوقت الحاضر، كما أن الجامعات عليها تقديم الخدمات اللازمة للطلاب من اختبارات تحديد المستويات، ومؤشرات الميول والرغبات، وتوفير الخدمات الإرشادية التي تساعدهم على التعامل مع المشكلات العملية التي قد تعيق مسيرة تحصيلهم الدراسي، إضافة إلى ذلك، ضرورة إعادة النظر في المرافق الأكاديمية وقدرتها الحالية على استيعاب الطلاب، والعمل على إنشاء بعض المرافق الأكاديمية الإضافية التي يساعد وجودها على تحسين العملية التعليمية، من خلال تخفيض عدد الطلاب بالشعب، الأمر الذي يجعل التفاعل والاتصال بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مستوى مقبول، وعلى الجامعات العمل على استقطاب أعضاء هيئة التدريس الجادين والمتميزين، وأن يكون لدى الجامعة القدرة على معرفة عطائهم العلمي، من خلال تطوير آلية للتقاويم الدورية.

الكفاية الخارجية:

هناك علاقة وثيقة بين مدخلات نظام التعليم ومخرجاته. وكلما كانت مدخلات العملية وأهدافها واضحة، وعمليات الأداء ممتازة، كانت المخرجات ملبية للأهداف التي وضع النظام لتحقيقها، ولذلك فلابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد سياسة قبول للطلاب في مختلف الكليات والجامعات ذات العلاقة بمتطلبات المجتمع، وإذا كانت هناك أقسام قد أدَّت واجباتها في الماضي ولم تعد تؤدي نفس الخدمة بفعالية عالية في الوقت الحاضر - سواء من

حيث إقبال الطلاب عليها أو من حيث عدم وجود فرص وظيفية لخريجيها - فلا بد من أخذ المبادرة إلى تجميدها لفترة معينة، حتى تبرز الحاجة إلى إعادة وظيفتها.

ولتحسين الكفاية الخارجية لمؤسسات التعليم العالي، فلعله من الأفضل حجب المكافأة عن الطلاب الذين يلتحقون في بعض الأقسام التي ترى الدولة أن الطلب على خريجيها محدود في سوق العمل . وبهذا تتاح الفرصة للطلاب لتقويم أنفسهم والعمل على استغلال قدراتهم وملكاتهم في تخصصات أكبر نفعاً لهم وأكثر إلحاحاً لمسيرة التنمية، فالعلم لا بد أن يكون نافعاً وقد تعوذ الرسول صلى الله عليه وسلم من علم لا ينفع، وإذا كان العلم نافعاً في حد ذاته وللفرد بشخصه فإنه سيكون أكبر نفعاً، إذا كان شاملاً لمنفعة الفرد ومنفعة المجتمع على حد سواء.

إن ما تم عرضه، من إحصاءات عن عدد السكان، والزيادة المتوقعة خلال العقدين التاليين، يعطي مؤشراً واضحاً عن الحاجة الماسّة لإعادة النظر في أعداد الجامعات والكليات المطلوبة للوفاء بالحاجة المستقبلية للتعليم الجامعي، وإن المعادلة بين هذه الأعداد من المؤسسات والأعداد المتزايدة مستقبلاً من الدارسين للانخراط بها يجب أن تعالج بدقة. ولابد من اتخاذ القرارات اللازمة لاستيعاب المشكلة، ولن يتأتّى ذلك إلا من خلال رؤية مستقبلية واعية تستند إلى استخدام تخطيط استراتيجي كبديل للتخطيط التقليدي الذي يأخذ بنظام التعليم العالي والجامعات إلى المزيد من المرونة والقدرة على التكيف . وإذا ما أدركنا أن المستقبل سوف يكشف لنا المزيد من المفاجآت، سواء من حيث التقدم العلمي، أو من حيث الطلب المتزايد المستمر على التعليم الجامعي، فلا بد إذن من الأخذ بنظام المعلومات، ونظام الإدارة المتكيف، الذي يحقق للجامعات السعودية صفة المؤسسات المستقبلية، التي تتصف

بسرعة التأقلم وسرعة التكيف، لكي يتسنى لها التوافق مع متطلبات العصر من حيث الأهداف، والتنظيم، وأساليب البحث والتطوير .

وإذا كان التعليم يصفه البعض بأنه مرآة المجتمع، فلا بد إذن لنظام التعليم العالي أن يكون في حالة تكيف مستمر مع المتطلبات المتجددة والمتغيرة لمجتمعه وبيئته، ولابد لنظام التعليم من أن يربط هذا التكيف بتقديم الخدمة المطلوبة للتنمية، وإمداد سوق العمل بالموارد البشرية المؤهلة. وهنا نود الإشارة إلى ما يلي:

١ - لعل المؤشرات الإحصائية عن عدد السكان تشكِّل التهيئة لنظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للتخطيط الاستراتيجي، فيما يتعلق بإنشاء المزيد من الجامعات والكليات، ولعل المبادرة التي تمَّت الموافقة عليها من المقام السامي بإنشاء ثلاث كليات مجتمع في كل من حائل، وتبوك، وجيزان خطوة في المسار الصحيح . إلا أن هذه الكليات سوف لا تفي بالغرض من حيث القدرة الاستيعابية، ولا بد من التفكير في أخذ المبادرات لإنشاء المزيد من هذه الكليات.

٢ - التعليم الجامعي الأهلي:

نظراً لأن الطلب على التعليم العالي في تزايد مستمر وذلك لزيادة عدد السكان من ناحية وارتفاع عدد خريجي المرحلة الثانوية من ناحية أخرى والتخطيط المستقبلي لإنشاء كليات أكثر، وحرصاً من حكومة المملكة العربية السعودية على تلمس الإمكانية المستقبلية لإيجاد الفرصة لأكبر عدد من الشباب لمواصلة دراستهم الجامعية مع عدم تمكن مؤسسات التعليم العالي الموجودة من استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب على التعليم الجامعي فقد صدرت الموافقة السامية على إنشاء الجامعات والكليات الأهلية، ولكون

هذا النوع من الكليات جديداً على نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية فقد يكون من المهم النظر إليه من جوانبه الإيجابية والسلبية.

إيجابيات الجامعات والكليات الأهلية:

١- إتاحة الفرصة للمزيد من المتقدمين للتعليم العالي للحصول على مؤهلات دراسية.

٢- الكليات الأهلية أسرع استجابة لمتطلبات سوق العمل من غيرها من الجامعات والكليات التقليدية.

٣- إن وجود مثل هذه الجامعات والكيات قد تحمي العديد من الطلاب من السفر إلى الخارج والتغرب من أجل الدراسة والتعرض للتيارات الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر عليهم سلبياً.

سلبيات الجامعات والكليات الأهلية:

١- قد تطغى النزعة الربحية على برامجها، الأمر الذي قد يؤثر على النوعية والجودة في مخرجاتها.

٢- توجه هذه الجامعات والكليات إلى تخصصات أقل تكلفة كالعلوم الإنسانية والإدارة وغيرها التي قد لا تجد رواجاً في سوق العمل.

٣- قد يستدعي الأمر إلى وجود جهاز متخصص في وزارة التعليم العالي لمراجعة البرامج والحرص على جودتها.

٤- نظراً لحداثة مثل هذه الفكرة في عالمنا العربي فإنها تعاني من مشكلات كبيرة في بلدان مثل الأردن ومصر وتونس وذلك لأسباب عدة منها:

أ- عدم تقبل سوق العمل لخريجي هذه الجامعات والكليات.

ب- عدم استمرارية هذه الجامعات والكليات مما يؤثر على مصداقية الشهادات التي قد منحت لمن تخرجوا منها.

٣ - مساهمة بنك التسليف:

لنفس الأسباب التي تدعو إلى ضرورة إسهام القطاع الخاص بإنشاء جامعات وكليات جامعية، وهي عدم إمكانية قيام الدولة بإنشاء جامعات بأعداد كبيرة لتلبية الطلب المستمر على التعليم العالي من خريجي المرحلة الثانوية، فقد يكون لبنك التسليف السعودي دور في تخفيف بعض الضغط على مؤسسات التعليم العالي الحالية، وذلك بوجود برنامج التسليف للطلاب الراغبين في الدراسة خارج المملكة، وتحت ضوابط تضعها وزارة التعليم العالي بالتعاون مع وزارة المالية، ومن هذه الضوابط نقترح ما يلي :

١ - تقديم القروض للطلاب الراغبين في الدراسة في الخارج، والذين لم يتم قبولهم في إحدى الجامعات في المملكة، وفي التخصصات التي يرغبونها، خاصة إذا كانت من التخصصات العلمية، على أن تُقَوَّم مسيرة الطالب سنوياً لمعرفة جديته .

٢ - يَقبل الطالب المتقدِّم للصندوق ما يحدد له من تخصص والذي غالباً ما يكون هندسياً أو تقنياً .

٣ - تحدِّد وزارة التعليم العالي الدول التي يمكن للطلاب الدراسة فيها والجامعات التي سيلتحقون بها .

٤ - يخضع الطلاب المستفيدون من هذا البرنامج لإشراف وزارة التعليم العالي من خلال الملحقين التعليميين في تلك البلدان .

٥ - يرفع الملحقون التعليميون تقارير سنوية، عن سير دراسة الطلاب المستفيدين من هذا البرنامج، إلى وزارة التعليم العالي.

٤ - ضم الطلاب إلى البعثات السعودية: حصلت وزارة التعليم العالي على الموافقة السامية بضم الكثيرين من الطلاب الذين يدرسون على حسابهم الخاص في الخارج، وجعلهم يتمتعون كغيرهم بهذه الميزة من الدولة . ولا شك أن هذه الخطوة في المسار الصحيح الذي تسعى الدولة منه إلى توفير الفرص الدراسية ما أمكن للجميع . ولعلنا نؤكد أن من الأساليب التي قد تخفف الضغط على الجامعات هو تشجيع الطلاب وخاصة القسم العلمي، والذين لا تنطبق عليهم شروط القبول في الجامعات في الداخل بدء دراستهم في خارج المملكة على أمل ضمهم للبعثات السعودية، شريطة أن تكون تخصصاتهم ذات طابع علمي، ولعلَّ في ذلك تحفيزاً للطلاب على مواصلة الدراسة، وتحقيق متطلبات التنمية من الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً هندسياً وعلمياً .

٥ - التخلص من حالة الشتات التي يعيشها جزء من مؤسسات التعليم العالي في المملكة، حيث توجد كليات تابعة لوزارة المعارف، وكليات تابعة للتعليم الفني، ومعاهد تابعة لوزارة الصحة، ومعاهد لوزارة البرق والبريد والهاتف وغيرها كالكليات العسكرية ومعاهد الجوازات . ولعلنا نؤكد على ضرورة ضم هذا الشتات تحت مظلة واحدة، وهي مظلة وزارة التعليم العالي، باستثناء الكليات العسكرية والكليات الأمنية نظراً لطبيعتها الخاصة، كما يجدر بنا أن نشير إلى أن كليات التقنية - في وضعها الحالي، وقدرتها الاستيعابية المحدودة، وضعف كفاءتها الداخلية والخارجية - يشوبها الكثير من السلبيات . بيد أن معاهد التعليم الفني والمهني تبقى تحت إشراف المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

٦ - إن وزارة الصحة هي جهاز حكومي مسؤول عن تقديم الخدمات الصحية، والرقي

بمستوى صحة المواطنين، وهي بذلك ليست جهازاً معنياً بالتعليم بقدر عنايتها بالصحة، وعليه فلا بد أن تتبع المعاهد الصحية كليات الطب المختلفة في جامعات المملكة، وبذلك يتحقق التوفير من حيث الموارد، والتخلص من الازدواجية في تقديم الخدمة التعليمية، لا سيما وأن هذه الكليات لها مستويات، ومتطلبات معينة تتضمن تخريج دفعات من الممرضين والممرضات والمساعدين الفنيين في مهنة الطب ذات تحصيل أعلى من جهة، وإحساس بالإنجاز من جانب المتخرج، حيث يشعر أنه أتم دراسته في كلية ذات مستوى رفيع له علاقة بتأهيله وتخصصه .

٧ - أما عن معاهد وزارة البرق والبريد والهاتف فإن ما تقدمه الجامعات من تخصصات فنية وإدارية قادرة على تسيير أعمال الأمور البريدية والبرقية، كما أنه من الممكن تزويد خريجي كليات الجامعات، وخاصة الأقسام النظرية، بدورات دراسية تهتم بهذه الناحية الخدمية، وبذلك يمكن استيعاب خريجي تلك الأقسام في مثل هذه الخدمات، بعد إعادة تأهيلهم من خلال دورات دراسية قصيرة ومكثفة .

٨ - إن ضم الكليات التقنية تحت مظلة التعليم العالي سوف يهيئ الفرصة لاستيعاب أعداد أكبر من المتقدمين للتعليم الجامعي، لا سيما وأن هذه الكليات بها الكثير من المرافق غير المستغلة على المستوى المطلوب، ولعل ضمها إلى وزارة التعليم العالي يمثل حلاً لبعض مشكلات القبول من ناحية، ويؤدي إلى رفع كفاءتها الخارجية من ناحية أخرى .

٩ - كليات التربية التابعة لوزارة المعارف:

وزارة المعارف هي جهاز معني بالتعليم الأساسي والتعليم العام، وليس بالضرورة أن تكون مسؤولة عن التعليم العالي . هذا هو واقعها الحاضر مع كليات المعلمين، إن تبعية

كليات المعلمين لوزارة المعارف، وتبعية كليات تربية لبعض الجامعات في المملكة، يشكل ازدواجية لا مبرر لها، ولا بد من اتخاذ القرار بضمها تحت مظلة التعليم العالي، وذلك لسببين مهمين:

أولاً: لتخليص وزارة المعارف من هذه المهمة، وجعلها تركز فعلاً على مسؤوليتها الأساسية، وهي إعداد النشء من خلال التعليم الأساسي العام .

ثانياً: لعل ضم هذه الكليات إلى وزارة التعليم العالي وإلى بعض الجامعات قد يؤدي إلى تحسين العملية التعليمية في هذه الكليات، التي تعاني من سلبيات كثيرة من حيث الكفاءة وتأهيل المتخرجين .

إن اتخاذ القرارات الاستراتيجية لا شك يحتاج إلى الكثير من التصميم، والشجاعة. وكذلك فإن إعادة هيكلة أجهزة قائمة ليس بالأمر السهل، ولكنه يصبح أمراً واجباً وضرورياً، إذا كان فيه ما يخدم المجتمع، ويزيد من كفاية مؤسساته المعنية بالتعليم الجامعي، ويجعلها أكثر ملاءمة مع التكيف المطلوب لمواجهة تحديات العقود القادمة، التي تتطلب من نظام التعليم العالي ما يلي:

١ - أن تكون مؤسسات التعليم العالي في حالة من الاستعداد المستمر لاحتمالات المستقبل.

٢ - أن تكون في حالة تجاوب مستمر مع البيئة الخارجية، وأن تتعايش مع متطلبات المجتمع وما يحتاج إليه من استثمارات في القوى البشرية المؤهلة التي تعتبر من أهم عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي القوى المحركة لعملية البناء والتطوير . ويرى كل من هاريس ومايرز (Harris & Meyers) «أن التنمية الاقتصادية للدول هي نتاج الجهد البشري كاكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية، وتوفير رأس المال، وتطوير التقنية،

وإنتاج السلع كلها تعتمد على مدى توافر العنصر البشري المؤهل[٤٥]. أما بل (Bell) فيعتبر أن القوى العاملة أحد موارد الدولة الهامة والفعالة في عمليات التنمية، وأنها قد تفوق من حيث الأهمية الموارد الطبيعية[٤٦].

٣ - أن يكون نظام الجامعات نظاماً ديناميكياً .

٤ - أن يكون نظام الجامعات نظاماً مفتوحاً باستطاعته استيعاب الأعداد من الطلاب، وامتصاص الأزمات، والقدرة على تقبل النقد البناء .

إضافة إلى ذلك فإنه يتوجب على مؤسسات التعليم العالي - إذا ما أرادت تقديم الخدمة المطلوبة للمجتمع، فيما يتعلق بتزويده بالقوى البشرية المؤهلة من حيث الكيف والكم - أن تسعى إلى تنسيق جهودها وتضافرها مع التعليم العام . وما لم يتعاون النظامان التعليم العام والتعليم العالي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبذل الجهد لمعالجة السلبيات والنواقص العديدة التي يعاني منها واقع القوى العاملة في المملكة، فإن الأهداف المرسومة للحصول على الموارد البشرية المؤهلة، لن تكون يسيرة المنال.

---

(٤٥) محمد محمد عبد الله كسناوي : استراتيجية طلاب المرحلة الثانوية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء خطط التنمية - الواقع رؤى مستقبلية . ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ، الجزء الأول - الرياض ٢٥ - ٢٨ شوال ١٤١٨ ، ص ٣١٤ .

(٤٦) Bell D. I : Planning Corporate Manpower Longman London 1974 P 10.

مناقشة:

لعل ما عرضناه في الصفحات السابقة، من إحصاءات، وحقائق حول تطور التعليم في المملكة - على الرغم من حداثة عهده - أمر يستوجب وقفة من الإعجاب والتقدير لتلك الجهود الجبارة التي بُذلت للأخذ بهذا القطاع المهم في مجال التنمية إلى ما وصل إليه في وقت قياسي . ولعل هذه الجهود قد أتت كنتائج، وثمرة لوثيقة سياسة التعليم في المملكة كإعلان رسمي من الدولة يضع الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها النظام التعليمي، والدور الذي يناط به حول رعاية النشء، وإعدادهم للحياة المستقبلية الواعدة . وقد عَرَّفَتْ هذه الوثيقة التعليم العالي بأنه (مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه، ومستوياته رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ، وتنمية لمواهبهم، وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المتغير الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها) .

ولعلّنا نركِّز على ما تضمنته هذه الوثيقة من تعريف للتعليم العالي، فهي تؤكد على أن هذا النوع من التعليم يُعْنى بتأهيل المتخرجين من هذه المرحلة بالتخصص العملي المناسب الذي يساعدهم على المشاركة الفعلية في ما يحتاج إليه المجتمع من وظائف فنية، أو إدارية وقيادية، وأن التعليم العالي من منطلق هذه الوثيقة يتيح الفرصة للطلاب، وخاصة ذوي الكفاءة والنبوغ، والأخذ بهم إلى ما يزيدهم من التجهيز والتنمية لمهاراتهم، ولذلك فلا بد من النظر بجدية حول ضرورة الانتقائية في مجالات القبول في مختلف الجامعات والكليات على أسس تأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة هؤلاء المقبولين - الذين سيتخرجون فيما بعد - على الإسهام والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع، وسد احتياجاته من القوى البشرية المدربة والمؤهلة التي يحتاج إليها في حاضره ومستقبله، ومن خلالهم وبهم يستطيع مسايرة التطور

المتغير الذي يحقق أهداف هذه الأمة، والوصول بها إلى الغايات المنشودة . ولذلك فلعله من الجدير بالذكر أن يكون قبول الطلاب بالجامعات والكليات ليس لمجرد الحصول على شهادات جامعية، وإنما يتم في إطار سياسة تطمح إلى أن يكون التعليم تعليماً ذا تأثير في واقع الأمة ومستقبلها . وإن الرضوخ إلى رغبة الطلاب في التوسع في القبول في الجامعات لمجرد الحصول على شهادات قد تكون في مجالات لا تستوعبها التنمية أمر يجب إعادة النظر فيه لما له من أضرار على كلٍ من الطلاب والمجتمع على السواء . فالطلاب يتضررون من حصولهم على شهادات جامعية لا تخدمهم في الحصول على فرص وظيفية من ناحية، وكذلك يتضرر المجتمع لأنَّ في ذلك إهداراً تعليمياً كبيراً لعدم قدرة المجتمع على استيعابهم من الناحية الوظيفية، وبذلك تتكون لدى المجتمع ظاهرة من البطالة الظاهرة والمقنعة ليس بالضرورة من كثرة أعداد الخريجين المؤهلين ولكن لكثرتهم في مجالات لا تخدم غايات المجتمع وأهداف تنميته.

ولعلّه من المفيد الإشارة إلى أن مؤشرات النمو السكاني خلال الربع الأول من القرن القادم – والتي تعرضنا لها سابقاً – توضح بجلاء أن عدد سكان المملكة سيتضاعف مرتين ليصل إلى (٤٣) مليوناً عام ٢٠٢٥م، الأمر الذي يعني أن الطلب للقبول في مؤسسات التعليم العالي سيزداد بنسبة عالية، ولا شك أن هذه التوقعات تفرض على الأجهزة المعنية أن تسعى إلى أخذ المبادرات الجدية في ما يتعلق:

أولاً: بالتخطيط لزيادة عدد الجامعات والكليات، وضرورة مشاركة القطاع الخاص في هذه العملية.

ثانياً: التخطيط لتوجيه المتقدمين للجامعات والكليات إلى التخصصات الفنية والتقنية التي تخدم التنمية.

ثالثاً: التأكيد على ضرورة الانتقائية للطلاب المتقدمين للقبول في الجامعات.

إن الفترة التي مضت من التخطيط خلال العشرين سنة الماضية، قد آتت ثمارها المرجوة في كثير من المجالات وخاصة تلك المتعلقة بالبنى الأساسية والتصنيع، إلا أن الأهداف المتعلقة بالتعليم العالي لم تكن بالمستوى المستهدف من تلك الخطط، ولذلك يلاحظ استمرار الفجوة بين الأهداف المخطط لها في مجال القوى البشرية من خريجي الجامعات وتلك المتحققة منها، على الرغم من أن خطة التنمية الأولى قد بدأت سنة ١٣٩٠ - ١٤٠٠ هـ وحتى نهاية الخطة الخمسية الخامسة، وهذه الفجوة ليست فقط في الأعداد، ولكنها أيضاً في التأهيل، حيث تؤكّد الخطط الخمسية السابقة وجود انخفاض في الكفاية الداخلية للتعليم العالي من ناحية - التي تتمثل في تسرب ورسوب الطلاب - وارتفاع التكلفة لإعداد الطالب (كانت هذه التكلفة مساوية ٣٦,١ ألف ريال عام ١٤٠٩/ ١٤١٠هـ ووصلت إلى ٤١,٣ ألف ريال عام ١٤١٠/ ١٤١١هـ ثم انخفضت عام ١٤١٣/ ١٤١٤ لتصل إلى ٣٧,٤ ألف ريال) ومشكلات في الكفاية الخارجية من ناحية أخرى، حيث إنّ أعداد خريجي الأقسام النظرية يفوق بكثير خريجي الأقسام الفنية والعلمية المطلوبة أساساً لمسيرة التنمية والتصنيع في الوطن . وقد لوحظ أن هذه النسبة آخذة في الازدياد عبر سنوات خطط التنمية، حيث كانت هذه النسبة تمثل (٥٩,٢٪) في عام ١٤٠٥هـ ونجدها في نهاية عام ١٤١٦هـ مساوية (٧٧,٣٪) . وهذا أمر جدٌّ لافت للنظر في ضوء الجهود المبذولة للوصول إلى تحقيق مردود عال من الكفاية الخارجية من خريجي الجامعات والكليات التقنية والعلمية التي نعتمد عليها وننشدها في تحقيق أهداف السعودة تدريجياً .

ومما لا شك فيه أن طموحات قطاع التعليم بصفة عـامة، والتعليم العالي بصفة خاصة، كبيرة، وهي طموحات تتمثل في الآتي:

أولاً: الوصول إلى تحـقيق معـادلة ناجحة بين مـدخلات التعـليم العالي ومخـرجاته، إلا أن إصرار الآلاف من خريجي الثانـويات العامة ورغبتهم في القبـول في التعليم العالي لمجرد الحصـول على شهادات بصـرف النظر عن الحصول على مؤهلات تسـاعدهم على المشاركـة في مسيرة التنمـية، وفي المجالات المطلوبة في سـوق العمل، يشكل تحدياً واضحاً لوزارة التعليم العالي وجميع مؤسسات التعليم الجامعي .

ثانياً : لعل المعنيين في التعلـيم العالي يطمحون للوصول إلى رفع الكفاءة الداخلـية لمؤسسات التعليم العالي، لأن المجتمع في حاجـة ماسة إلى الخريجين الفنيين، في أقصر وقت ممكن، وبأكبـر أعداد ممكنة، ويقابل هذا الطمـوح نوع من التحدي في عـدم وجود الانضباط الـكافي من جانب الطلاب الملتحقين بمخـتلف الجامعات، بدليـل ما سبق إيضاحه عن تدني نسبة الكفاية الداخلية، حيث كـانت النسبة ٢١٪ لجميع مؤسسات التعليم العـالي، باستثناء ٥٢٪ لجامـعة الملك فهد للـبترول والمعادن، ٥٣٪ لجـامعة الملك سعـود . وهذه في مجـموعهـا نسب منخفـضة إذا مـا قيست بالتكلـفة التي تصرفها الدولة على التعليم العالي، والتي تمثلت في الميزانيات في الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

ميزانيات التعليم العالي للفترة ١٤٠٩ - ١٤١٥هـ

العام المالي	الميزانيات المخصصة (بملايين الريالات)
١٤٠٩/ ١٤١٠هـ	٤٧٠٢ر٦[٤٧]
١٤١٠/١٤١١هـ	٥١٠٢ر٢
١٤١١/١٤١٢هـ	٥٢٣٥ر٣[٤٨]
١٤١٢/١٤١٣هـ	٥٣٩٢ر٢
١٤١٣/١٤١٤هـ	٤٩٠٨ر٣
١٤١٤/١٤١٥هـ	٤٧١٦ر٧

وقفة للتأمل:

بعد أكثر من ٢٧ عاماً من التخطيط، من خلال خطط التنمية المتعددة منذ ١٣٩٠هـ وحتى منتصف الخطة الخمسية السادسة، نجد أن من أهم التحديات التي واجهت التعليم العالي ما يلي:

---

(٤٧) عمر عبد الله كامل : مصدر سابق ، ص ٤١ .

(٤٨) وزارة التخطيط : مصلحة الإحصاءات العامة ، الكتاب الإحصائي السنوي العدد الواحد والثلاثون ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ٤٩ .

obeikandl.com

١ - انخفـاض ملحوظ في الكفـاية الداخلية. وقـد تكمن الأسبـاب وراء ذلك إلى عدد من العوامل نذكر منها:

أ - عدم انضبـاط أعداد من الطلاب وعدم شعـورهم بالمسؤولية تجاه الـعملية التعليـمية، وعدم وضوح أهدافهم من الالتحاق بالجامعات والكليات.

ب - ارتفاع نسبة التسرب من الطلاب المقبولين.

ج - ارتفاع نسبة الرسوب بين الطلاب.

د - ارتفاع تكلفة إعـداد الطالب نظراً لبقاء العديد من الطلاب سـنوات أكثر من المطلوب لإنهاء المتطلبات الجامعية.

هـ - عـدم وجود الإرشـاد الأكاديمي الجـيـد الذي يساعـد الطلاب على حل مـشكلاتهم الأكاديمية والاجتماعية .

و - عـدم وجود اخـتبـارات قـبول ذات فـعاليـة لإعطاء مـؤشرات عن قـدرات الطلاب وميولهم.

ز - انخفاض مستوى إعداد الطلاب في المرحلة الثانوية.

ح - عدم وجود الإعداد المتميز لأعضاء هيئة التدريس.

ط - عدم قيـام بعض أعضاء هيـئة التدريس بمسؤوليـاتهم تجاه العملية التـعليميـة، وغياب التقويم الدوري أو السنوي لأعضـاء هيئة التدريس في بعض الجامعات.

ي - ارتفاع أعداد الطلاب في الشـعب نتيجة للضغط الاجـتماعي لقبول أعداد كـبيرة من الطلاب في الجامـعات والكليات ممـا أدى إلى عدَم قدرة عـضو هيئـة التدريس على التفاعل المطلوب مع الطلاب، وإيصال المعلومة إلى كل منهم.

ك - عدم وجود أنظمة تضبط حضور الطلاب للمحاضرات والاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة. ولعل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن هي الوحيدة التي تطبق هذا النوع من الأنظمة، التي يراها الطلاب بأنها صارمة.

ل - عدم وجود الكتاب الجامعي المناسب الذي يعكس متطلبات المجتمع في الكثير من الجامعات، والاستعاضة عنه بالملخصات والمحاضرات التي يطبعها أعضاء هيئة التدريس، ويتم توزيعها على الطلاب.

م - عدم وجود المرافق الأكاديمية المطلوبة، والمختبرات المجهزة التي تساعد الطلاب على عمل التجارب التي تسهل عليهم تفهم المعلومات.

٢ - انخفاض الكفاية الخارجية، وتعني عدم ملاءمة مخرجات نظام التعليم العالي مع متطلبات التنمية في المجتمع التي تؤكد على ضرورة تأهيل النشء بالمعارف التقنية والفنية التي تساعدهم على الإسهام في مسيرة التنمية في المجتمع، وتسهم في عملية خطة السعودة التي تنشدها الدولة. إلا أنه من الملاحظ - وبعد جهود كل من وزارة التخطيط، ووزارة التعليم العالي الرامية إلى ضرورة تخريج فئات من الشباب المؤهل تأهيلاً علمياً - أن أعداد المسجلين والخريجين في الأقسام النظرية يفوق تلك الأعداد المتخرجة في الأقسام العلمية والهندسية. ويشكل هذا تحدياً لمسيرة التنمية التي تتطلب قوى بشرية متخصصة، ولعل من أسباب هذه المشكلة ما يلي :

أ - رغبة المقبولين بالجامعات في الحصول على شهادات جامعية، دون النظر إلى فعالية هذه الشهادات في الحياة العملية .

ب - إن عدم وجود الإرشاد الأكاديمي الجيد قد يؤدي ببعض طلاب العلوم والهندسة وغيرها

من العلوم الطبيعية أن ينتقلوا من أقسامهم إلى أقسام نظرية لشعورهم بصعوبة الدراسة، وعدم وجود الأجهزة التي تساعدهم على تخطي هذه المشكلات.

ج - عدم وجود سياسة قبول تهتم بتوجيه الطلاب إلى الالتحاق بالكليات والأقسام العلمية.

د - عدم وجود خدمات الإشراف الاجتماعي والتوجيه المهني في الجامعات التي تزود الطلاب بالمعلومات الكافية عن الفرص المتاحة في سوق العمل.

هـ - عدم رؤية بعض الجامعات نفسها بأنها جزء من متطلبات التنمية وعليها التفاعل مع البيئة المحيطة بكل متطلباتها، وعدم وضوح رؤيتها لدورها تجاه ما يدور في المجتمع، وما يخطط له من متطلبات وتنمية.

openkandl.com

الفصل الثالث

الجامعات وقضايا القبول

المفاهيم الفلسفية للتعليم العالي

١ - المفهوم الفلسفي الأرستقراطي

٢ - المفهوم الاستحقاقي

٣ - مفهوم الباب المفتوح ومبدأ المساواة

الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

كليات جامعية ومعاهد غير خاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي

الكليات التابعة للحرس الوطني

الكليات التابعة لوزارة الدفاع

الكليات التابعة لوزارة الداخلية

وزارة البرق والبريد والهاتف

وزارة الصحة

التعليم الفني

مناقشة

وقفة للتأمل

obeikandl.com